اليمن
خطة العمل

لتعزيز سبل المعيشة المستدامة والقدرة على الصمود في الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي

2018–2014

ملخص

مقدمة

يمر اليمن، وهو واحد من أقل البلدان نموا في العالم، بأزمة صعبة ومعقدة أثرت بشكل كبير في استقراره السياسي والاجتماعي والاقتصادي وأداءه الاقتصادي. دفعت سنوات الصراع – مقترنةً بتدهور الموارد الطبيعية، والإنتاج المحدود للأغذية، وتغير المناخ وتقلبه، والنمو السكاني، والبطالة المنتشرة – الكثير من سكان اليمن إلى براثن الفقر.

أصاب الجوع 10.5 ملايين نسمة (ما يقرب من نصف السكان)، بما في ذلك 4.5 مليون يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي. يعيش 55 في المائة في فقر، منهم 35 في المائة عاطلون عن العمل. ويمثل سكان المناطق الريفية، المعرضين للخطر بصورة غير متكافئة، 84 في المائة من الفقراء في البلاد.

ويزداد بشكل سريع التنافس على الفرص والموارد والخدمات النادرة. ويبلغ معدل النمو السكاني في اليمن 3.6 في المائة سنويا، ويقع نصف سكانه تحت 15 سنة، ويعاني 60 قي المائة من الشباب من البطالة. يؤدى انعدام فرص العمل، ولاسيما بين الشباب، إلى مزيد من العزلة والإقصاء مما يساهم في تأجيج الصراع وعدم الاستقرار وزيادة الهجرة. إن الأعداد المتزايدة من النازحين داخليا، واللاجئين، والمهاجرين، والعائدين في شتى أرجاء اليمن يمثل عبئاً متزايداً لا يمكن تحمله.

يعتمد اليمن الآن، الذي كان ينعم فيما مضى بالاكتفاء الذاتي من الحبوب، على عائدات النفط لاستيراد جميع المواد الغذائية للبلاد تقريباً. وقد تم استيراد حوالي 95 في المائة من الحبوب المستهلكة و85 في المائة من إجمالي المواد الغذائية في عام 2013. شكل ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية مزيدا من التهديد للاستهلاك والتنوع الغذائي لدى الطبقات الفقيرة في اليمن، وأصبح على الأسر إنفاق المزيد من الأموال على نفس كمية الطعام. وللتغلب على ذلك، اضطرت الأسر الفقيرة إلى تقليص النفقات الهامة الأخرى، مثل نفقات التعليم والرعاية الصحية.

هناك ضرورة قصوى، ومجال وإمكانية لتعزيز الزراعة في اليمن. يستوعب هذا القطاع – الذي يشمل المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك وإنتاج الغابات – أكثر من نصف القوة العاملة ويوفر سبل العيش لاثنين من كل ثلاثة أشخاص. وعلى الرغم من وجود قيود شديدة على الموارد، لا تزال الزراعة أحد القطاعات الواعدة من حيث تأمين فرص العمل والنمو الاقتصادي وتنمية التجارة.

يعاني 10.5 ملايين نسمة من الجوع، أي ما يقرب من نصف السكان.

التحديات التي تواجه الزراعة

من أجل تعزيز قطاع الزراعة في اليمن وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان لابد من التغلب على تحديات جدية هامة تواجه البلاد – من ناحية البيئة والموارد الطبيعية والسياسية التي من شأنها أن تستمر في إضعاف الطاقات الإنتاجية للبلاد إذا تركت من دون معالجة.

يوفر 1.45 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في اليمن (2.75 في المائة من إجمالي مساحة الأراضي) الدعم لـ 1.19 مليون من صغار المزارعين والرعاة. وهذا المستوى من الكثافة الزراعية يساهم في تردي وتدهور الأراضي بسبب الرعي الجائر وإزالة الغابات وارتفاع ملوحة التربة وزيادة معدلات التصحر.

بالإضافة إلى ذلك، أثرت الآفات والأمراض النباتية، جنباً إلى جنب مع وجود الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والأمراض الحيوانية المنشأ، على الطاقة الإنتاجية النباتية والحيوانية لأصحاب الحيازات الصغيرة. وتشمل هذه التهديدات الجراد الصحراوي وحفار الطماطم وسوسة النخيل الحمراء، وكذلك أمراض صدأ القمح وما تسببه حاليا من خسائر كبيرة وفادحة بسبب تلف المحاصيل، بالإضافة إلى حمى الوادي المتصدع والحمى المالطية والسل وداء الكلب.

اليمن من أكثر الدول معاناة من نقص المياه في العالم.

يتعرض اليمن أيضا لتأثيرات الأحوال الجوية القاسية ، مثل الجفاف، والفيضانات، وتغيير أنماط هطول الأمطار، وزيادة تكرار وشدة العواصف وارتفاع مستوى سطح البحر. علاوة على ذلك، فاليمن من أكثر الدول معاناة من نقص المياه في العالم، وسوف يستمر نقص المياه في ظل غياب سياسات أفضل لإدارة المياه. وسوف يؤدي استنزاف الموارد المائية بدوره إلى تعجيل التدهور الشديد للأراضي وزيادة تعرض السكان للكوارث الطبيعية وانعدام الأمن الغذائي.

يعاني قطاع الزراعة في اليمن أيضا من مشاكل الإدارة منذ أمد بعيد، والتي أدت إلى التخلف ونقص الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الأساسية. وتؤثر هذه القضايا على قدرة البلاد على تفعيل الإصلاح الزراعي على نطاق واسع، والانتقال من نظام الزراعة التقليدية إلى قطاع زراعي حديث. فبدون المساعدة الدولية ليس لدى اليمن سوى قدرات محدودة للغاية لتبني التقنيات المبتكرة في القطاعات الفرعية للمحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات، من أجل إنشاء وتعزيز الروابط الفرعية، وتوفير إمكانية الوصول إلى المدخلات المحسنة والأسواق.

ومن المرجح أن يستمر الصراع وانعدام الأمن المدني، وما يترتب عليه من تشرد السكان، خلال السنوات المقبلة بسبب ضعف السلطة. وأسفر الصراع والنزوح بالفعل عن توقف سبل العيش القائمة على الزراعة، مما أدى إلى خسائر في المحاصيل والثروة الحيوانية وتدمير المدخلات اللازمة لاستعادة إنتاج الأغذية. وانخفضت على مر السنين مصادر الدخل الزراعي انخفاضاً حاداً، وتركت الحقول غير مستغلة وبدون إنتاج. علاوة على ذلك، حدث ارتفاع حاد في تكلفة المدخلات الزراعية مثل البذور والأسمدة، وزيادة تكاليف الإنتاج، خاصة الطاقة، وانخفاض المساحة المزروعة لكل أسرة.

وقد تأثر النازحين داخليا بشدة ولا سيما أن 80 في المائة منهم يعملون بالزراعة والزراعة الأسرية وما يقرب من ثلثهم يمتلكون ماشية. لقد أضاف النزوح الذي طال أمده والذي من المتوقع أن يستمر في المستقبل القريب ضغوطاً على الموارد الطبيعية الشحيحة والخدمات الأساسية. سوف يحتاج العديد من النازحين الى مختلف أشكال المساعدة لإرساء سبل عيش قابلة للصمود في مناطق العودة أو النزوح.

وتأثرت النساء بشكل خاص من جراء الأزمة أيضا، ولقد لجئن إلى استراتيجيات يائسة للتأقلم. لقد ازدادت معدلات سوء التغذية بين النساء بشكل كبير: ربع النساء اليمنيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 يعانين من سوء التغذية الحاد. وبالرغم من أن المرأة جزء هام من قوة العمل الزراعية، فإن إمكانية حصولها على الموارد الإنتاجية والخدمات والأصول محدودة، مما يحد من قدرتها الإنتاجية. وعلى ذلك فإن تمكين المرأة من الحصول على نفس الفرص في مجال الزراعة مثل الرجل يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية بشكل كبير.

إن تمكين المرأة من الحصول على نفس الفرص في مجال الزراعة مثل الرجل يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية بشكل كبير.

ومن المرجح أن تستمر الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على كل من المدى الطويل والمتوسط. إن انقطاع سبل العيش بسبب الصراعات المحلية، التغير العالمي في أسعار الوقود والحبوب، تخفيض حجم التحويلات المالية الناشئة عن عمليات الترحيل الجماعي والهجرة، رفع دعم الوقود والتضخم يؤدي إلى صدمات لدخل الأسر واستمرار انخفاض القوة الشرائية للأسر الأفقر.

وستتفاقم هذه العوامل القصيرة والمتوسطة الأجل بسبب الفشل في معالجة الأسباب الهيكلية الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك عدم كفاءة الأسواق الزراعية وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الإنتاج الغذائي للأسر في المناطق الريفية. ويجري الكثير من العمل الإنساني في اليمن لسد معظم الثغرات الحرجة المتصلة بالنزاع. فمن الضروري دمج العمل الإنساني بالجهود الرامية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الضعف، بما في ذلك تدخلات إعادة التأهيل والدعم الهيكلي طويل الأجل والاستثمارات في البنية التحتية الاجتماعية الأساسية، وسبل العيش والخدمات لتحقيق الاستقرار الوطني والإقليمي.

وخلال مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الإقليمي الثاني والثلاثون للشرق الأدنى، الذي عقد في روما في الفترة من 24–28 فبراير عام 2014، دعت الدول الأعضاء منظمة الأغذية والزراعة إلى دعم اليمن في الجمع بين جميع الجهود المبذولة التي من شأنها أن تسهم في الحد من انعدام الأمن الغذائي المزمن وتحسين فرص العمالة الريفية وتعزيز الاستثمارات في قطاع الزراعة. ولقد أعدت منظمة الأغذية والزراعة خطة العمل هذه بناء على طلب من الحكومة اليمنية وقدمتها إلى الجهات المعنية الوطنية والشركاء في المجال الإنساني والتنمية في ورشة عمل عقدت في صنعاء في 14 أبريل 2014 برئاسة وزير الزراعة اليمني ومنظمة الأغذية والزراعة.

لا تزال الزراعة أحد القطاعات الواعدة من حيث تأمين فرص العمل والنمو الاقتصادي وتنمية التجارة.

خطة العمل لليمن:

لتعزيز سبل المعيشة المستدامة والقدرة على الصمود في الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي

النهج القائم على بناء القدرة على الصمود بهدف:

- تحسين وضع الأمن الغذائي والتغذوي
- المساهمة في التخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية
- تقوية القدرات الوطنية لإدارة ومواجهة المخاطر والتهديدات في قطاع الزراعة

المساهمة في جهود بناء السلام ومنع النزاعات، وتحقيق الأهداف الإنمائية طويلة الأجل

خمسة ركائز

1. التعزيز المؤسسي وتنمية السياسات	**2.** إنتاج زراعي فعال	**3.** إدارة الموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ	**4.** تنمية سلسلة القيمة للغذاء وسلامة الأغذية	**5.** حماية واستعادة سبل المعيشة

المستفيدين

دعم الفقراء والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية وشبه الحضرية

النازحين داخليا واللاجئين والمهاجرين والعائدين الذين ليس لديهم فرص بديلة لكسب الدخل والذين يبحثون عن فرص عمل مؤقتة ذات صلة بالزراعة؛

المجتمعات والأسر المضيفة الضعيفة التي تضم الأسر الهامشية وأصحاب الحيازات الصغيرة والصيادين المعرضين للظواهر الجوية القاسية وتدهور الموارد الطبيعية؛

مقدمي خدمات الدعم الزراعي من المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

19 برنامج	5 سنوات	المسار الوقتي
(29 برنامج فرعي)	(إبريل 2014 إلى 2018)	(متداخلة، متشابكة)

تقدير التكلفة 145.59 مليون دولار أمريكي

الأجل القصير (6–18 أشهر)
الإغاثة في حالات الطوارئ وتنمية استراتيجية الزراعة

الأجل المتوسط (1–3 سنوات)
إستعادة سبل المعيشة الزراعية والنظم الإيكولوجية الزراعية

الأجل الطويل (2.5–5 سنوات)
التنمية الحساسة للمخاطر للزراعة والقطاعات الريفية

الركيزة	دولار أمريكي
البرنامج والبرنامج الفرعي	
1. التعزيز المؤسسي وتنمية السياسات	**11 380 000**
1.1 دعم نظم المعلومات الزراعية (برنامج فرعي قصير المدى وأخر متوسط المدى للإحصاءات الزراعية وإدارة المعلومات)	**6 380 000**
2.1 دعم تطوير قدرات أصحاب المصلحة في القطاع الزراعي (برنامج فرعي قصير المدى وأخر متوسط المدى لتنمية السياسات والتفعيل المؤسسي)	**4 500 000**
3.1 تطوير سياسات قطاع الغابات (برنامج فرعي واحد قصير المدى)	**500 000**
2. إنتاج زراعي فعال	**33 735 000**
1.2 الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد المائية (برنامج واحد طويل المدى للإدارة اللامركزية للموارد المائية والزراعة الذكية مناخيا في نطاق الحوض)	**16 440 000**
2.2 المكافحة المتكاملة للآفات والأمراض (برنامج واحد طويل المدى للمكافحة المتكاملة للآفات)	**4 945 000**
3.2 بناء قدرات قطاع مصائد الأسماك وبحوث وتنمية المزارع المائية (برنامج فرعي قصير المدى وأخر متوسط المدى للتعزيز المؤسسي والقطاع الخاص)	**2 750 000**
4.2 تأمين مصادر الدخل والتغذية المنزلية في المناطق الريفية وشبه الحضرية (برنامج واحد متوسط المدى للزراعة الأسرية وإدارة مرحلة ما بعد الحصاد)	**9 600 000**
3. إدارة الموارد الطبيعية والتأقلم الزراعي مع التغير المناخي	**29 500 000**
1.3 التكيف مع التغير المناخي بالنسبة لأصناف المحاصيل (برنامج فرعي واحد متوسط المدى لنظم البذور المعدلة)	**3 600 000**
2.3 الإدارة المستدامة للأراضي (برنامج فرعي قصير المدى وأخر متوسط المدى للحراجة الزراعية، والصيانة الزراعية، والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية يعتمد على تجميع وتحويل المياه)	**14 000 000**
3.3 الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك (برنامج فرعي واحد قصير المدى –يكرر سنويا–وأخر طويل المدى لتقييم مخزون الأسماك والسبل المعيشية للمجتمعات الساحلية)	**11 900 000**
4. تنمية سلسلة القيمة وتعزيز سلامة الغذاء	**34 220 000**
1.4 سلامة الغذاء والرقابة على جودة المدخلات الزراعية (برنامج فرعي واحد قصير المدى وأخر متوسط المدى للتفعيل المؤسسي والتنظيمي، بما في ذلك دعم تطبيق المعايير الصحية والصحية الزراعية المطلوبة لمنظمة التجارة العالمية والمعوقات الفنية أمام حركة التجارة)	**13 000 000**
2.4 الإدارة المستدامة لمرحلة ما بعد الحصاد (برنامج واحد متوسط المدى للسلع الزراعية المنتقاة في إطار نهج سلسلة القيمة)	**5 200 000**
3.4 نظم مستدامة لتغذية الحيوانات وتنمية صناعة منتجات الألبان (برنامج فرعي واحد قصير المدى، وأخر متوسط المدى، وأخر طويل المدى لإنتاج العلف الحيواني والألبان وتسويقها على المستوى المحلي)	**12 020 000**
4.4 تنمية سلسلة القيمة في مصائد الأسماك والمزارع المائية (برنامج واحد متوسط المدى)	**4 000 000**
5. حماية سبل العيش وإنعاشها	**36 650 000**
1.5 الأمن الغذائي وتنسيق التجمعات الزراعية (برنامج فرعي قصير المدى –يكرر سنويا–في إطار خطط الإغاثة الإنسانية في اليمن في غضون الأعوام 2015 و2016 و2017)	**1 500 000**
2.5 حماية سبل العيش وإنعاش إنتاج الغذاء لدى المجتمعات السكانية الفقيرة والمتضررة في المناطق الريفية وشبه الحضرية (برنامج فرعي قصير المدى –يكرر سنويا–في إطار خطط الإغاثة الإنسانية في اليمن في غضون الأعوام 2015 و2016 و2017)	**5 400 000**
3.5 إرساء السلام وتعزيز قدرة المجتمع على الصمود (برنامج واحد متوسط المدى للتوظيف وتوليد الدخل يستهدف بصفة خاصة النساء والشباب في الريف)	**22 500 000**
4.5 رفع حالة الطوارئ للمركز الوطني لمكافحة الجراد الصحراوي (برنامج فرعي واحد قصير المدى)	**250 000**
5.5 مكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود (برنامج فرعي واحد قصير المدى وأخر متوسط المدى لمراقبة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والأمراض الحيوانية والأمراض الحيوانية المنشأ الأخرى ومكافحتها على نحو فعال، ودعم تحسين الخدمات الصحية الحيوانية، وبرنامج إقليمي واحد للتنسيق)	**7 000 000**
إجمالي	**145 485 000**

هناك حاجة هائلة ونطاق واسع وإمكانية كبيرة لتعزيز الزراعة في اليمن.

إنضم لجهودنا.

للإتصال:

صلاح حاج حسن
ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
مكتب المنظمة باليمن
بريد إلكتروني: FAO-YEM@FAO.org

عبد السلام ولد أحمد
المدير العام المساعد والممثل الإقليمي
المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا
بريد إلكتروني: RNE-ADG@FAO.org